اين هو لبنان من تطبيق السلامة الغذائية؟
ابرز التحديات تعدد الجهات المعنية بالرقابة

المهندسة جويس حداد
مديرة الوقاية الصحية
في وزارة الصحة العامة

تعتبر سلامة الغذاء من أبرز تحديات الصحة العامة في كافة بلدان العالم. وهي عملية تنظيم علمية تصف طرق التعامل مع تصنيع وتخزين الغذاء من خلال طرق تقي من الإصابة بالأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية.

كما وتضم هذه العملية عدداً من الطرق التقليدية والتي يجب إتباعها لتجنب التعرض لأية مخاطر صحيةٍ حاديةٍ محتملةٍ قد تنجم عن استهلاك غذاء ملوث. علما ان للغذاء القدرة على نقل العديد من الأمراض بالإضافة إلى أنه يلعب دورا كوسيطٍ لنمو البكتيريا المسببة للتسمم الغذائي عبر التلوث الانتقالي.

وتقر منظمة الصحة العالمية خمسة معاييرٍ أساسيةٍ للصحة الغذائية تتمثل في:
١- منع تلوث الغذاء من خلال انتشار مسببات الأمراض في ما بين البشر، الحيوانات والحشرات.
٢- فصل الأطعمة الخام غير المجهزة بعيداً عن الأطعمة التي تم إعدادها وطبخها لمنع تلوث الأطعمة الجاهزة المطبوخة.
٣- طبخ الأطعمة لمدةٍ زمنيةٍ ملائمةٍ ووفق درجة الحرارة المناسبة لقتل البكتيريا ومسببات الأمراض.
٤- تخزين الأطعمة في درجات حرارةٍ ملائمةٍ.
٥- استخدام المياه والمواد الخام الآمنة الصحية لزيادة التوعية لدى المواطنين.

الرقابة والتدابير

تقوم وزارة الصحة العامة بالدور الرقابي على المؤسسات الغذائية، بحيث تجري بشكل دوري الكشوفات الروتينية في جميع الأراضي اللبنانية، عبر أطباء الأقضية والمراقبين الصحيين. كما انها تعزز معدل الكشوفات في المواسم والأعياد ووفق المستجدات العالمية بكل ما يختص بملف سلامة الغذاء.

سجلت عملية الكشوفات ما يقارب الـ ٤٠،٠٠٠ كشف/ سنوياً، وتراوحت الإجراءات المتخذة بحق المخالفين بين إنذارات شفهية وخطية- محضر ضبط - توقف عن العمل وإقفال، وذلك حسب المخالفات التي ضبطت كالتالي:

• انذار شفهي في الكشف الاول، في حال كان وضع المؤسسة لا يؤثر سلباً على السلامة العامة وصحة المواطنين.
• انذار خطي في حال عدم توفر معظم الشروط الصحية المطلوبة التي بدورها تؤثر سلباً على سلامة المواطنين وفي حال عدم تنفيذ الانذار الشفهي في الوقت المحدد.
• محضر ضبط في حال تزوير اي من التواريخ، وجود مواد فاسدة، التصرف بمواد كان قد تم حجزها والإحالة إلى القضاء المختص إذا دعت الحاجة.
• تلف في حال وجود اي مواد غذائية فاسدة، لا يوجد عليها تاريخ صلاحية وعدم مطابقتها للشروط الصحية بعد اخذ العينات والإحالة إلى القضاء المختص إذا دعت الحاجة.
• اقفال في حال عدم تنفيذ الانذار الخطي في الوقت المحدد، او في حال عدم توفر اي من الشروط الصحية ، لحين تسوية وضعه والالتزام بالشروط المطلوبة وإحالة إلى القضاء إذا دعت الحاجة.

من اخر النشاطات التي تم العمل عليها من قبل وزارة الصحة العامة في الآونة الاخيرة، تشكيل لجان للكشف على معامل المياه المرخصة وعلى المؤسسات الغذائية، وتفعيل العديد من الحملات نذكر منها الحملة على معامل الكبيس بحيث تم اخذ عينات من كبيس اللفت بناء على شكوى من دول مستوردة من لبنان تؤكد وجود مادة الرودامين (ب) وتم اخذ اجراءات بحق المصانع المخالفة، والحملة على المسابح بالإضافة إلى إجراء دراسات عدة منها دراسة حول استخدام المبيدات الحشرية في منتجات التفاح بحيث تمّ أخذ عينات من منتجات التفاح في جميع المحافظات اللبنانية.

تقوم وزارة الصحة العامة بتدريبات مستمرة للمراقبين الصحيين وجميع العاملين في سلامة الغذاء لمواكبة التطور والمستجدات العلمية العالمية بحسب الامكانيات المتوفرة.
بالاضافة الى ذلك، تم انشاء خلية في وحدة الترّصد الوبائي لمراقبة التطورات والأحداث الأسبوعية التي تتعلق بموضوعات الصحة العامة في العالم وخصوصا بموضوع سلامة الغذاء وإصدار نشرة اسبوعية بهذا الخصوص. كما يقوم فريق عمل وحدة الترصد الوبائي بتقصي حالات التسمم الغذائي وتحديد اسباب حدوثه ومتابعة الوضع الصحي للمرضى والتنسيق مع اطباء الاقضية لأخذ الاجراءات اللازمة بحق المؤسسات المسببة لحالات التسمم.

تسعى وزارة الصحة العامة بشكل دائم الى الإلتزام بالإستراتيجية العامة للوزارة عبر تعزيز العمل على أكثر من ملف وموضوع مرتبطين بالوقاية الصحية واهمها ملف سلامة الغذاء في المنازل لما يشكله من قاعدة أساسية لتفادي حالات التسمّم الغذائي المنزلية والتي تحدث في اغلب الاحيان من دون ابلاغ وزارة الصحة العامة عنها، والتي تهدد، على وجه الخصوص، الفئات الاقل مناعة من السكان مثل الاطفال والنساء الحوامل والكبار في السن والمرضى، ولما لدور المستهلك من اهمية في تعزيز سلامة الغذاء من خلال التداول السليم والنظيف للأغذية وفق المعايير والتعليمات الاساسية للصحة الغذائية والتي ينبغي على كل فرد في المجتمع أن يعرفها، للمحافظة على غذاء سليم وللوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية.

كما تعمل وزارة الصحة العامة على تثقيف الموظفين في المؤسسات الغذائية على الممارسات الصحيّة وممارسات التصنيع الجيّدة، وعلى العمل على نظام علمي وواضح لتصنيف المؤسسات الغذائية وفق شروطها الصحيّة بالإضافة إلى إعداد برامج تدريب لبعض الادارات العامة وتلامذة الجامعات حول موضوعات سلامة الغذاء.
في الإطار نفسه تعمل وزارة الصحة العامة على تعزيز الحملات الصحيّة في جميع المجالات لزيادة التوعية لدى المواطنين.

دور لبنان

بالإضافة الى كل ما سبق، يشارك لبنان من خلال وزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة بالفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء والذي يعمل على اكثر من مبادرة منها تعزيز المشاركة العربية في أعمال الدستور الغذائي، تقييم المخاطر الغذائية في المنطقة العربية، اصدار شهادات مشتركة للواردات والصادرات الغذائية، وضع نظام الإنذار السريع لسلامة الأغذية والأعلاف، وتقييم قدرات أنظمة الرقابة على الأغذية. تسهل هذه المبادرة اشراك القطاع الخاص وهيئات حماية المستهلك والمجتمع العلمي والبحثي والتنسيق الدولي والإقليمي، ويشكل العمل بهذا الفريق قسم كبير من العمل الوطني والاقليمي بموضوع سلامة الغذاء.

يترأس لبنان المبادرة الاولى لأعمال الدستور الغذائي عبر وزارة الزراعة ويعد هذا المشروع بمثابة مبادرة اقليمية لتنمية القدرات. ويهدف الى تعزيز نظام المواصفات القياسية العربية الموحدة والشروط الفنية التابعة له، وتعزيز بنية الجودة وسلامة الغذاء في الدول العربية كمقياس لتمكين التجارة الحرة وتنفيذا للقرارات السابقة الصادرة في هذا الشأن وتعزيز القدرات الفنية على مستوى الدول الاعضاء في الجامعة العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية الزراعية.
كما ويشارك لبنان عبر وزارة الصحة العامة بمجموعة العمل الفنية المنبثقة عن الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء والتي تعنى بتقييم المخاطر الغذائية وهي المبادرة الثانية التي هي عنصر من عناصر الدستور الغذائي الثلاثة: تقييم المخاطر وادارة المخاطر والابلاغ بالمخاطر.

وحيث ان إدارة حوادث سلامة الأغذية والتسممات الغذائية الجماعية ووضع مواصفات السلامة الغذائية والأقليمية هي حالات تستدعي إستعمال نهج تقييم المخاطر في نظام مراقبة الأغذية تم انشاء المبادرة العربية لتقييم مخاطر سلامة الغذاء (Risk assessment).
ويتم العمل بهذه المبادرة عبر توظيف أدوات فعّالة لتنمية وتطوير الكفاءات والقدرات المتاحة، والإستفادة من الكفاءات الحالية، وتعزيز إنشاء شبكات والإستفادة من التعاون مع الهيئات العالمية في مجال تقييم مخاطر سلامة الغذاء.

تكمن اهمية تقييم المخاطر الغذائية بتقدير التأثيرات الصحية المحتملة، وتحديد مدى وجود مصادر المخاطر المرتبطة بالغذاء، وتحديد الحالات التي لا تؤثر على صحّة المستهلك، وإعتماد منهجية علمية تدعم متانة القرارات التنظيمية لسلامة الأغذية. ولهذه اللجنة اهداف محددة بإنشاء شبكة من الخبراء في المنطقة العربية من أجل تحليل المخاطر في حال حدوث اي خطر وإعداد دراسة لتقييم المخاطر شاملة، وإعداد آلية عربية مشتركة لتقييم مخاطر سلامة الغذاء بما يتماشى مع الدول المتقدمة، وتحديد الإحتياجات من البيانات الخاصة بالمنطقة وإعداد آليات تدخل، عبر محاور تتمثل بالكفاءات كشبكة من الخبراء، وتحديد مجالات الإستثمار ذات الأولوية من أجل دعم متطلبات البيانات العلمية، وتصميم برنامج تدريبي قوامه عامين في مجال تقييم مخاطر سلامة الغذاء، وبالأدوات كتحديد إحتياجات البيانات العلمية على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي وتصميم المواد التدريبية باللغة العربية، وبالاستدامة لضمان إستدامة تنفيذ برامج التدريب بالإستعانة بمراكز أكاديمية، وإعداد وصيانة برنامج التعليم المستمر، وإعداد وثيقة رسمية حول تحليل وتدعيم الخيارات المتاحة لإنشاء هيئة موحدة لتقييم مخاطر سلامة الغذاء في المنطقة العربية.

إن الخبرة التي تكتسبها وزارة الصحة العامة من العمل على هذا الموضوع تساهم بوضع أسس علمية لأخذ القرار بشكل صحيح بالمواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء على المستويين الوطني والاقليمي.

يواجه قطاع سلامة الغذاء في لبنان، وفي العديد من البلدان، تحديات كبيرة اهمها تعدد الجهات المعنية بالرقابة بهذا الموضوع وتضارب بالصلاحيات بين هذه الجهات مما يولد حاجة مستقبلية إلى إنشاء آلية او نظام يحقق التنسيق المستقبلي على المستوى الوطني والاقليمي والدولي وذلك لحين صدور المراسيم التطبيقية لقانون سلامة الغذاء وتشكيل الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء والتي سيكون صلب عملها تنسيق العمل بين الجهات الرقابية المعنية.